الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/51/192*
20 August 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الحادية والخمسون

طلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين

مسألة وضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

رسالة مؤرخة ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لبولندا لدى الأمم المتحدة

وفقا للمادة ١٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أتشرف بأن أطلب إدراج بند جديد في جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة بعنوان "مسألة وضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية".

وأرفق طيه رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ من السيد يوجينيوش فيزنر، وزير الدولة، النائب الأول لوزير خارجية جمهورية بولندا، نيابة عن حكومة جمهورية بولندا، بالاضافة إلى مذكرة تفسيرية.

(توقيع) إزبغنيو ماتيوجفسكي
الوزير المفوض
القائم بالأعمال بالنيابة

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

230896 230896 96-21436

9621436

مرفق

رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام
من وزير الدولة، النائب الأول لوزير خارجية جمهورية بولندا

أتشرف، نيابة عن حكومة جمهورية بولندا، بأن أطلب، وفقا للمادة ١٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة، إدراج البند الإضافي التالي في جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة: "مسألة وضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية".

ومرفق مذكرة تفسيرية مع هذه الرسالة.

(توقيع) يوجينيوش فيزنر

ضميمة

مذكرة تفسيرية

إن اقتراح وضع الاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية واعتمادها في نهاية المطاف كان بالفعل في محور النقاش خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، الذي عقد في هافانا في عام ١٩٩٠. وتم، أثناء المؤتمر، تسليم جميع المشتركين بالحاجة الملحّة لتعاون دولي أكثر وأفضل في مكافحة الجريمة المنظمة. وبعد أربع سنوات، أيدت الجمعية العامة بالإجماع في قرارها ١٥٩/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الذي أقر في المؤتمر الوزاري العالمي المعقود في نابولي.

وقد شدد مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، الذي عقد في القاهرة في عام ١٩٩٥، أيضا على ضرورة إجابة المجتمع الدولي على الجريمة المنظمة وتحسين آليات التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف لمكافحتها.

إن زيادة استكشاف إمكانية وضع صكوك دولية إضافية، بما في ذلك اتفاقية معنية بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، هو، في رأينا، أحد أكثر التدابير التي تقتضيها أنشطة الأمم المتحدة أهمية وإلحاحا.

لذلك فإن الحكومة البولندية تعتقد بشدة أن إدراج هذا البند الجديد في جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة سيكون متمشيا مع النهج الراهنة لابتكار نموذج مفيد للتعاون فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يمكن لجميع البلدان استخدامه بغض النظر عن تطور نظم العدالة الجنائية الخاصة بكل منها. وتمشيا مع الفقرة ١٨ من المرفق الخامس للنظام الداخلي للجمعية العامة، يُقترح أن يحال البند الذي نحن بصدده إلى اللجنة الثالثة أو السادسة التابعتين للجمعية العامة.

إن بدء النقاش، في ضوء الجريمة المتزايدة على نطاق العالم، خلال الدورة القادمة للجمعية العامة بشأن وضع الاتفاقية، سيساهم بدرجة كبيرة في النضال العالمي لمكافحة الظاهرة البالغة الخطورة للجريمة المنظمة عبر الوطنية، وسيسمح للسبب نفسه للدول الأعضاء بتركيز جهودها بشأن إبرام هذا الصك الدولي الهام.

وسيسمح إدراج البند المذكور في جدول أعمال الجمعية العامة كذلك للمنظمة بالتشديد على دورها الرائد في منع الجريمة في جميع أرجاء العالم.